أكدوا أن التأخر في تشكيلها يعطل مصالح العباد والبلاد

نواب: «وين حكومتك يا الخالد؟»

البراك مستقبلا رواد ديوانيته

عبدالكريم الكندري

الكندري: رئيس الوزراء لن يأتي بجديد والدليل مقابلاته مع المجاميع والشخصيات

إن كنت تعتقد أن ما تقوم به سوف يحصنك ويعطيك درعا جديدا فهذا غير صحيح

لماذا عطلت الحكومة التوزيعات بحجة عدم وجود سيولة في بنك الائتمان؟

مهلهل المضف: مسؤولية المشاورات تقع على عاتق رئيس الحكومة المكلف في التشكيل

كتلة الـ«6» لديها قرار بعدم مشاركة اي فرد منها في الحكومة المقبلة

البراك: المواصفات المطلوبة في تشكيل الحكومة أن تضم رجال دولة وأصحاب أيدٍ نظيفة

أثار التباطؤ في نظم عقد التشكيل الحكومي شهية النواب النقدية ، فقد وجه أكثر من نائب في مجلس الأمة اللوم إلى الحكومة على تأخر إعلان تشكيلها ، متهمين إياها بتعطيل مصالح المواطنين .

في هذا السياق أكد النائب الدكتور عبدالكريم الكندري أن التأخير في إعلان التشكيل الحكومي يعطل مصالح المواطنين، مشددا على أن رئيس الوزراء لن يأت بجديد والدليل مقابلاته مع المجاميع والشخصيات، مضيفا «ونهجك نفس نهج سلفك».

وقال الكندري إن رئيس الوزراء ليس في حماية من المساءلة «وإذا كنت تعتقد أن ما تقوم به سوف يحصنك ويعطيك درعا جديدا فهذا غير صحيح وأدواتنا موجودة وأنا واضح وين رايح»، موضحا «أنك من تتحمل الضغط من أجل تمرير قانون التمويل العقاري بالإضافة إلى عدم اصدار اللائحة التنفيذية لقانون التركيبة السكانية».

واستغرب الكندري «الضغط بغرض تمرير قانون التمويل العقاري وكأنه الحل السحري للقضية الاسكانية»، متسائلا «لماذا عطلت الحكومة التوزيعات بحجة عدم وجود سيولة في بنك الائتمان وما يحصل مخطط له لتنفيع التجار».

من جهته أكد النائب مهلهل المضف أن مسؤولية المشاورات تقع على عاتق رئيس الحكومة المكلف في التشكيل، مشيرا الى ان كتلة الـ«6» موقفها واضح من الحكومة وتعاونها يحدده انجاز القوانين ضمن جدول زمني محدد.

وأوضح المضف أن كتلة الـ«6» لديها قرار بعدم مشاركة اي فرد منها في الحكومة المقبلة، مؤكدا ان مشاركة اي عضو من اعضاء المجلس في الحكومة يعد قرارا شخصيا وهو من يتحمل تبعاته.

وأكد المضف انه حتى الان لم توجه الدعوة لاجتماع ديوان البراك، لافتا الى انه على المستوى الشخصي سيلبي اي دعوة وبالنسبة لكتلة الـ«6» متى ما وجهت لها الدعوة لاي اجتماع ستحدد موقفها منه بعد اجتماع اعضائها ونحن حتى الان لم توجه لنا دعوة رسمية.

بدوره حدد النائب السابق مسلم البراك المواصفات المطلوبة في تشكيل الحكومة المقبلة، معتبراً أن «المطلوب أن تضم وزراء رجال دولة وسياسيين وأصحاب أيد نظيفة ولديهم سير ذاتية طيبة، أما غير ذلك فيعني أننا سنعيش كما كنا، والرسالة الأولى هي التشكيل الحكومي، فإذا جاء مختلفا ستختلف الأمور».

وأضاف البراك خلال حفل استقبال في ديوانه إن «المشهد السياسي سيتحدد في حال اكتمل الاجتماع المرتقب بين نواب المعارضة والنواب السابقين المهجرين والشباب الوطني».

وعن وجود خلافات، قال البراك: «حتماً هناك خلاف، ولكن يجب أن نذيب هذا الخلاف، ونسير بخريطة طريق واحدة ومحددة الأهداف»، مشيراً إلى أن «الشباب الوطني بصدد إعداد مشروع متكامل لعرضه على النواب، والأمر ليس إجباريا بل محاولة لإصلاح الوضع».

الطريجي: يحظر على الوافد تسجيل أكثر من مركبتين باسمه للاستخدام الشخصي

عبد الله الطريجي

أعلن النائب د.عبد الله الطريجي عن تقدمه باقتراح برغبة بأن يحظر على الوافد تسجيل أكثر من مركبتين باسمه للاستخدام الشخصي.

نص الاقتراح على ما يلي:

تعاني البلاد من انتشار كبير للسيارات المتهالكة التي تجوب الشوارع والطرق وتعود ملكيتها إلى الوافدين ، مع ما تسببه من ازدحام وفوضى وحوادث مرورية ، فضلا عن تكدس الكثير من هذه المركبات في الساحات العامة ومواقف السيارات المخصصة للمدارس والمساجد والمجمعات التجارية ، لم تفلح معها جهود بلدية الكويت لاجتثاث هذه الظاهرة المؤرقة رغم تقديرنا لما تقوم به في هذا المجال.

وبحسب البيانات المتداولة في بعض الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي ، فإن عشرات أو ربما مئات الوافدين يملك كل واحد منهم نحو 50 سيارة أو أقل من هذا الرقم بقليل .

ورغم عدم وجود قانون أو قرار يلزم أي شخص بعدد محدد من المركبات ، إلا أنه ومن أجل المصلحة العامة ، وبسبب قيام بعض الوافدين بتحويل الساحات والمواقف العامة إلى سوق غير رسمي وغير قانوني لعرض وتخزين السيارات بغرض الاتجار في البيع والشراء والتأجير ، ضاربين بعرض الحائط كل القوانين والقرارات الرسمية التي تنظم العمل التجاري ، وتلك المتعلقة بالمنظر العام ، أو تضع حدا أدنى لأمن وسلامة المركبات، فإن على الجهات الرسمية المعنية التدخل لضبط الأوضاع .

وبناء على ما سبق فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

قيام وزارة الداخلية باتخاذ ما يلزم من أجل تقنين عدد المركبات التي يُسمح للوافد باقتنائها وتسجيلها باسمه ، والتصدي للاتجار غير المرخص بها، والحد من تشويه المنظر العام، والازدحامات المرورية ،وشحة المساحات المتوافرة لمركبات المواطنين في المجمعات التجارية والأسواق والأماكن العامة المختلفة، على أن يكون من بين هذه الإجراءات إصدار قرار يحظر على الوافد تسجيل أكثر من مركبتين باسمه للاستخدام الشخصي .

وفي حال اضطر لاقتناء أكثر من هذا الرقم فإنه يخاطب الإدارة العامة للمرور بذلك ويقدم مبرراته، وفي حال تمت الموافقة له على ذلك يتم فرض رسوم مالية على كل مركبة تزيد على المركبتين، شريطة تجاوزها الفحص الفني.

هشام الصالح لرنا الفارس: ما رؤيتكم لتحقيق الاستفادة القصوى من النقل الجماعي العام؟

هشام الصالح

وجه النائب د. هشام الصالح سؤالاً إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ونص السؤال على ما يلي:

أنشئت شركة النقل العام الكويتية KPTC بموجب مرسوم رقم "60" لسنة 1962 بغرض إجراء جميع عمليات النقل الجماعي داخل وخارج الكويت، وشراء وبيع واستغلال جميع أنواع الحافلات وأي وسائل لازمة لهذا النقل، وإنشاء أي صناعة خاصة به أو لها صلة به.

وقد تطورت خدمات النقل الجماعي طيلة العقود الستة الماضية وتم تجديد أسطول الحافلات وتوسيع الشبكة حيث تفيد الاحصائيات بأن الشركة تشرف على أكثر من 400 حافلة و1050 سائقا و 4200 موظف من المتخصصين في النظم التشغيلية والإدارية والمالية.

كما أن شركة سيتي باص حولت منذ عام 2008 وجه النقل العام من خلال توفير خدمات منتظمة على الطرق العامة وإدارة أكثر من 500 حافلة مكيفة.

غير أن وضعية النقل الجماعي لا تعكس في كثير من مظاهرها المجهود المبذول لتطوير خدمات النقل العام فهناك قصور على أكثر من صعيد وجب تحديد الجهات المسؤولة عنه التي يقع على كاهلها واجب معالجته باعتماد الخطط البديلة التي من شأنها تحقيق الاستفادة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرجوة من خدمات هذا المرفق الحيوي وتوفير شروط السلامة والراحة والطمأنينة للركاب، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الجهة أو الجهات المسؤولة عن تخطيط وإنشاء محطات انتظار الباصات في الكويت؟

2– إذا كانت بلدية الكويت تصدر تصاريح استغلال الأرصفة، فما المعايير المعتمدة لدى شركة النقل العام والهيئة العامة للطرق والنقل البري لتوفير الراحة والسلامة للمنتظرين من الركاب؟

3 – لماذا لا توجد أي قواعد ملزمة لتوفير جداول زمنية أو خرائط صيانة أو تطوير دوري لهذه المحطات التي يُقتصر في معظمها على وجود يافطة حديدية صدئة مثبتة على عمود متهالك، وفي حالة وجود مظلات فهي عبارة عن صفائح مهترئة وكراسي متلاشية لا تتوافر فيها أدنى شروط الحفاظ على سلامة المنتظرين لا من حر الشمس صيفا ولا من البرد شتاء؟

4 – هل لدى الوزارة خطة لتنسيق الاختصاصات بين الجهات المعنية ومنها الهيئة العامة للطرق والنقل البري وشركة النقل العام KPTC وسيتي باص والبلدية، من أجل تطوير محطات انتظار الباصات لتكون واجهة مشرفة ذات جمالية ومكيفة وبمظهر موحد يواكب العصر ويوفر كل شروط الراحة والسلامة؟

5 – ما رؤيتكم لتحقيق الاستفادة القصوى من النقل الجماعي العام بالرفع من الإقبال على هذه الوسيلة وما يستتبعه ذلك من تخفيف الازدحام المروري والحد من الحوادث والحفاظ على البيئة بتقليل الانبعاثات؟

6 – هل توجد دراسات حالية أو مبرمجة لمشاريع الطرق المستقبلية وخطة شاملة للنقل العام؟ مع تزويدي بخلاصات وبيانات عنها –إن وجدت–.

7 – هل يوجد مشروع لتقييم خطوط الشبكة والتصاميم المقترحة لمسارات باصات النقل العام من أجل تحسين مستوى الخدمة في شموليتها؟ يرجى تزويدي بها –إن وجدت–.

الحويلة لتسهيل شروط تسجيل الحاصلين على شهادة الثانوية لدى «الخدمة المدنية»

محمد الحويلة

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن تقدمه باقتراح برغبة في شأن تعديل شرط التسجيل لدى ديوان الخدمة المدنية للحاصلين على الثانوية العامة وما دونها من سن 25 سنة إلى 21 سنة، قال في مقدمته ما يلي:

من شروط التسجيل لدى ديوان الخدمة المدنية للحاصلين على شهادة الثانوية العامة وما دونها ألا يقل عمره عن 25 سنة وهذا الشرط لا يسمح لمن هم دون سن الخامسة والعشرين بالتعيين في الوظائف الحكومية أو إذا كان غير متزوج، فإن مثل هذا القرار يمس شريحة ليست بالقليلة في المجتمع الكويتي، وإن تعطيل الطاقات الشابة ليس في مصلحة المجتمع، وليس من العدالة في شيء، بحيث يظل الحاصلون على شهادة الثانوية العامة او ما دونها ممن لم تتجاوز أعمارهم الخامسة والعشرين من عمرهم عاطلين عن العمل بحرمانهم من التعيين بالوظائف الحكومية ما يترتب على ذلك من آثار نفسية سيئة عليهم، وإلحاق الضرر المادي والمعنوي بهم، ويشكل ذلك عبئا على المجتمع بسبب تبديد طاقات الشباب وعدم الاستفادة منها، بدلا من أن تساهم في بناء المجتمع.

وقد نص الدستور الكويتي في المادة 41 منه على أن لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه.

والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تعديل شرط التسجيل لدى ديوان الخدمة المدنية للحاصلين على شهادة الثانوية العامة وما دونها من سن 25 سنة إلى 21 سنة ومن دون التقيد بالحالة الاجتماعية أو اشتراط الحصول على دورات تدريبية.

من دون التقيد بأي شروط

الغريب: إعادة فتح العلاج بالخارج لحالات العقم أو العجز عن الإنجاب

يوسف الغريب

أعلن النائب يوسف الغريب عن تقدمه باقتراح برغبة بإعادة فتح الابتعاث للعلاج بالخارج أمام المواطنين لحالات العقم أو العجز عن الإنجاب، من دون التقيد بأي شروط.

ونص الاقتراح على ما يلي:

يقول الله جل جلاله في محكم آياته " "المال والبنون زينة الحياة الدنيا" "ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون" فيما حث ديننا الحنيف ومن منطلق النهج القرآني وتعاليم إسلامنا على تكوين الأسرة والتي هي الخلية الحية في كيان المجتمع البشري، والأسرة تتكون من الأب والأم والأولاد ولكل منهم دور في حفظ كيان الأسرة واستقرارها.

ومن أهم الأمور التي تجلب الشعور بالخوف من المستقبل للزوج والزوجة أن يستمر تأخير الإنجاب الأمر الذي قد يؤدي إلى فشل حياتهما الزوجية لاسيما في الفترة الأخيرة والتي أصبح العقم شرارة لانهيار بعض الأسر.

ومن هذا المنطلق ووفقا لما نص عليه الدستور في مادته التاسعة أن "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أواصرها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة" .

وسعيا لإتاحة السبل للعديد من المواطنين الذين يعانون العقم ويعجزون ماديا عن التوجه للعلاج في الخارج بهدف الإنجاب عن طريق استخدام الأجهزة والمعدات المتطورة في الدول المتقدمة في هذا المجال الطبي.

لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك

«المرأة والأسرة» البرلمانية استقبلت وفدا من سفارة المملكة المتحدة

«المرأة والأسرة» تستقبل وفدا من سفارة المملكة المتحدة

استقبلت لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفل وفد سفارة المملكة المتحدة في البلاد لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وصرح رئيس اللجنة النائب أسامة المناور بأن النقاش دار حول عدد من القضايا ضمن اختصاصات اللجنة مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة الاقتراحات المقدمة لخصوصية وعادات وتقاليد المجتمع الكويتي.

وأشاد المناور بتفهم الوفد الزائر لهذه الاعتبارات، مشيرا إلى أن اللجنة ستأخذ من هذه الاقتراحات ما ترى فيه فائدة للمجتمع الكويتي.

وقال إن اللجنة تلمست خلال اللقاء احتراما للعلاقة التاريخية القديمة بين بريطانيا والكويت، موضحا أن الوفد تطرق بحديثه إلى خصوصية العلاقة وامتدادها إلى مرحلة ما قبل النفط واتفاقية عام ١٨٩٩، وترحيب دولة الكويت بهذه العلاقة العميقة بين الجانبين.

من جانب آخر أكد المناور حرص لجنة المرأة على مشاركة المجتمع المدني في اجتماع إلا بحضور الجهات المعنية من كل التيارات وشرائح المجتمع، كما تمت ترجمة بعض اقتراحاتهم إلى قوانين".

وفي تصريح مماثل، قال مقرر اللجنة النائب خليل الصالح إن اللقاء كان عاما وشاملا لما يتعلق بقضايا المرأة، لافتا إلى أن هناك العديد من القضايا الخاصة بالمرأة الكويتية تنتظر الحلول.

وأوضح أن من هذه القضايا فقدان المرأة غير المتزوجة السكن في حال بيعه من قبل الورثة، مشددا على ضرورة إيجاد حل لهذه المشكلة.

وأضاف الصالح إنه تقدم باقتراح بقانون يتيح للمرأة المتزوجة التفرغ "اختياريا" لرعاية أسرتها مع الاحتفاظ براتبها، مؤكدا أن هذا الاقتراح يعالج جانبا اجتماعيا مهما ويحد من مشاكل التفكك الأسري.

القضايا المطروحة على جدول أعمالها، مضيفا إنه "في دور الانعقاد الماضي لم نعقد أي